

إجراءات رفع الدعوى الإدارية إلكترونياً

Procedures for filing an administrative case electronically

* حرار آمنة *

كلية الحقوق جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

مخبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية

aminaharrarlina@gmail.com / Amina.harrar@univ-tlemcen.dz

بن أحمد حورية

كلية الحقوق جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

benahmedhouria500@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2023-07-18 تاريخ قبول المقال: 2023-11-03 تاريخ نشر المقال: 2024-06-16

الملخص: أصبح من الضروري أن يواكب القضاء الإداري التطور التكنولوجي والمعلوماتي قصد التحول من المحاكم الإدارية التقليدية إلى المحاكم الإدارية الإلكترونية، والتي توفر العديد من المزايا كتسريع الإجراءات وتثمين فعالية الأداء، فيعد موضوع المحاكم الإدارية ومدى إمكانية انعقاد جلساتها إلكترونياً أحد أهم المستجدات التي أنتجها المجتمع الرقمي، وهذا ما عملت به الجزائر في إطار استكمال سلسلة الإصلاحات التي باشرها قطاع العدالة المتعلق بالعصرية وكذا مطابقتها مع أحكام دستور أول نوفمبر 2020، جاء الدور على قانون الإجراءات المدنية والإدارية الصادر سنة 2008 في آخر تعديل له تحت رقم 13-22، بحيث خصص المشرع في التعديل الجديد أحكاماً قانونية جديدة تنظم الإجراءات المتبعة أمام الجهات القضائية الإدارية وينص التعديل على تبسيط بعض الإجراءات، كما يكرّس الوسائل الرقمية الحديثة في جميع مراحل الإجراءات القانونية، منها رفع الدعوى بالوسائل الإلكترونية، وتبادل العرائض، وتبليغ القرارات إلى غاية الفصل في الدعوى.

الكلمات المفتاحية: تحول رقمي؛ محاكم إدارية إلكترونية؛ إجراءات قضائية؛ تبليغ الكتروني؛ دعوى قضائية.

Abstract: It has become necessary for the administrative judiciary to keep pace with technological and informational development, in order to shift from traditional administrative courts to electronic ones, which provide many advantages such as speeding up procedures and evaluating the effectiveness of performance. Algeria implemented it within the framework of completing a series of reforms initiated by the justice sector related to modernization, as well as their conformity with the provisions of the Constitution of November 1, 2020, and it was the turn of the Civil and Administrative Procedures Law issued in 2008 in its last amendment under No. 22-13, so that the legislator specified in the new amendment provisions New laws governing the procedures followed before the administrative judicial authorities. The amendment provides for the simplification of some procedures. It also establishes modern digital means in all stages of legal procedures, including filing a lawsuit by electronic means, exchanging petitions, and communicating decisions until the end of the lawsuit.

Key words: digital transformation, electronic administrative courts, judicial procedures, electronic reporting, lawsuit

* المؤلف المرسّل

1- المقدمة:

تبنى المؤسس الدستوري الازدواجية القضائية منذ دستور 1996¹، ثم جاء قانون الإجراءات المدنية والإدارية لسنة 2008 مكرسا لهذا المبدأ من خلال تخصيصه أحكاما عامة وأخرى خاصة بالمادة الإدارية، وجسده تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 22-213 لا سيما فيما يتعلق بإنشاء المحاكم الادارية للاستئناف كدرجة ثانية للتقاضي في المادة الإدارية لتكريس مبدأ التقاضي على درجتين³. ومن أهم ما جاء به التعديل الأخير ما نصت عليه المادة 815 التي نصت على إمكانية تقديم العريضة الافتتاحية إلكترونيا.

فتبدأ الخصومة بالمطالبة القضائية وتسير بعد ذلك الى غاية صدور حكم قضائي فيها ويعتبر هذا الأخير هو العمل الختامي، ومع ظهور وسائل الاتصال والمعلومات كان لا بد على القضاء بصفة عامة والإداري بصفة خاصة باعتباره شطر القضاء الثاني التحول نحو التقاضي الإلكتروني والتخلي عن التقاضي التقليدي الذي يؤخذ فيه على القضاء التأخر في حل النزاعات والخصومات وينتج عنه تضرر لمصالح وحقوق المتقاضين، ومن هنا حرصت الأنظمة ومنها الجزائر على الاستفادة من التقنيات الحديثة لما لها من دور في تحسين وترقية مرفق القضاء وفي تسريع إجراءات التقاضي وسرعة الفصل في الاحكام الإدارية بشكل عام⁴.

فقد تناولت دراستنا المنازعة الإدارية الالكترونية من خلال التعرض لإجراءات رفع الدعوى الإدارية الالكترونية، بداية من رفع الدعوى باستخدام تقنيات الوسائل

¹دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07/12/1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، ج ج ر عدد 76، الصادر في 08/12/1996، معدل ومتمم بالقانون 02-03 مؤرخ في 10/04/2002، ج ج ر عدد 25 صادر في 14/04/2002، والقانون رقم 08-19 مؤرخ في 15/11/2008، ج ج ر عدد 63، صادر في 16/11/2008، وبالقانون رقم 16-01 مؤرخ في 06/03/2016، ج ج ر عدد 14، صادر في 07/03/2016، معدل ومتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30/12/2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، ج.ج.ر عدد 82، صادر في 30/12/2020.

²قانون رقم 22-13 مؤرخ في 12/07/2022، يعدل ويتمم القانون 08-09 مؤرخ في 25/02/2008، والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ج.ر، عدد 48، صادر في 17/07/2022.

³بلول فهيمة، المستجدات الإجرائية في المادة الإدارية (دراسة على ضوء القانون رقم 22-13 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 08-09)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، المجلد السابع، العدد الرابع، ديسمبر 2022، ص.494

⁴ صبري جلبي أحمد عبد العال، المنازعة الإدارية الالكترونية دراسة تأصيلية مقارنة بالشريعة الإسلامية، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، مجلة علمية محكمة، جامعة القاهرة كلية الحقوق (فرع الخرطوم) السودان، المجلد 8، العدد 1، 2020، ص 57.

الحديثة، مروراً بالتبليغ وتبادل العرائض إلى غاية صدور الحكم النهائي فيها. والأخذ بالدعوى الإدارية الالكترونية من شأنه تحقيق السرعة وتبسيط الإجراءات دون إهدار لضمان التقاضي والمحاكمة العادلة. والتخلي عن النموذج التقليدي للدعوى الإدارية التي قد تستغرق وقتاً وجهداً للفصل فيها.

فمن خلال هذا البحث نود الوقوف على أهم التعديلات التي وردت بشأن تعديل إجراءات الدعوى الإدارية من خلال إمكانية رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية أو أمام المحكمة الإدارية للاستئناف أو أمام مجلس الدولة بالطريق الالكتروني ونفس الشيء بالنسبة لتبليغ الخصوم بالإجراءات (المواد 815 و840 و900 و900 مكرر1) إلى غاية الفصل في الدعوى.

فالمادة 815 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية القديمة التي كانت تنص أن الدعوى ترفع أمام المحكمة الإدارية بعريضة موقعة من محامي، حيث أن تأسيس محام أمام المحكمة الإدارية كان يعتبر إجراءً جوهرياً يترتب على مخالفته عدم قبول الدعوى، أما القانون الجديد ألزم تأسيس محام فقط أمام المحكمة الإدارية للاستئناف دون المحكمة الإدارية وهذا ما نصت عليه (المادة 900 مكرر 1 الفقرة 2).

ومن هنا نتضح معالم الإشكالية المطروحة في هذا الصدد وهي:

كيف يتم افتتاح الخصومة الإدارية الكترونياً وماهي الإجراءات الإدارية الالكترونية المتبعة في ذلك؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا بحثنا لقسمين،

1: الإطار المفاهيمي للدعوى الإدارية الالكترونية وتأثيرها على مرفق القضاء

2: الإطار الإجرائي للدعوى الإدارية الالكترونية في الجزائر

1- الإطار المفاهيمي للدعوى الإدارية الالكترونية وتأثيرها على مرفق القضاء

من أجل مواكبة التطور التكنولوجي في مجال القضاء، اعتمد مرفق القضاء الإداري على التعاملات الالكترونية لتحسين مرفق القضاء وتقديم خدمة نوعية للمواطنين وتسهيل الإجراءات وسرعة البث في الدعاوى، فتبني نظام المحاكم الإدارية الإلكترونية من شأنه الارتقاء بمستوى هاته الخدمة ونوعيتها إلا أنه يواجه صعوبات فنية وأخرى تقنية.

1.2- مفهوم الدعوى الإدارية الالكترونية

بعد تبني الدول نظام الحكومات الالكترونية وتفعيلها من خلال رقمنة جميع مرافق الدولة بما في ذلك مرفق القضاء، كان من الطبيعي ظهور الدعوى الإدارية الالكترونية، فتبدأ الخصومة الإدارية بالمطالبة القضائية والتي يمكن تعريفها على أنها: "الحالة القانونية التي تنشأ نتيجة مباشرة الدعوى وتترتب عليها علاقات بين الخصوم فيما بينهم من ناحية وبينهم وبين الدولة ممثلة في المحكمة من ناحية أخرى"⁵. وعليه يتوجب ضبط المفاهيم من خلال تعريف الدعوى الإدارية الالكترونية وتمييزها عن المصطلحات المشابهة لها.

2-1-1 تعريف الدعوى الإدارية الالكترونية

لتعريف الدعوى الإدارية الالكترونية، سنقسمها لقسمين، القسم الأول الدعوى الإدارية، أما القسم الثاني الالكترونية.

-الدعوى الادارية

لقد تعددت تعاريف الدعوى الإدارية وتباينت وجهات النظر من قبل الفقهاء، ويمكن تعريف الدعوى الإدارية على أنها: "حق الشخص الطبيعي أو المعنوي، ووسيلته النظامية في أن يلجأ للقضاء الإداري في المنازعة التي تكون جهة الإدارة طرفا فيها، للمطالبة بالاعتراف بحق أو حمايته نتيجة الإضرار به من قبل الإدارة لإزالة الضرر أو التعويض عنه، في نطاق إجراءات نظامية خاصة لا تخضع لقواعد المرافعات المدنية إلا فيما لم يرد فيه نص نظامي ولا يتعارض مع طبيعتها"⁶.

كما عرفها الأستاذ عمار عوايدي على أنها: "مجموع الإجراءات القضائية التي تتخذ أمام القضاء الإداري للمطالبة بأثر من الآثار المترتبة على علاقة إدارية"⁷.

⁵ فرحات فاطمة الزهراء ويوسنان وفاء، الخصومة القضائية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الثاني، جويلية 2020، ص 39.

⁶ خلادي توفيق، الدعوى الإدارية مميزاتها وأنواعها (دراسة تحليلية)، مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية المدنية، المجلد السادس، العدد الأول، جوان 2022، ص 81.

⁷ عمار عوايدي، دعوى تقدير الشرعية في القضاء الإداري، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر 2009، ص 228.

-الكثرونية

عرفت التشريعات الغربية مصطلح الكتروني فيقصد بالإلكترونية⁸، حسب قانون الولايات المتحدة الموحد بأنه تقنية كهربائية، رقمية مغناطيسية، بصرية، الكترومغناطيسية أو أي شكل من أشكال التكنولوجيا يضم إمكانات مماثلة لتلك التقنيات. وعرفها الفقه الفرنسي على أنها: استخدام لكل قطاعات الاتصال عن بعد. وعليه يمكن تعريفها على أنها استخدام جميع الوسائل التقنية الحديثة في نقل المعلومات والبيانات بشكل تقني بعيدا عن النظام الورقي، عن طريق شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وأجهزة الحاسوب.

وعليه يمكن تعريف الدعوى الإدارية الالكترونية: "سلطة اللجوء الى القضاء الإداري، للحصول على تقرير موضوعي او حمايته، تتم عبر وسائط الكترونية ومن خلال شبكة الانترنت"⁹. فالدعوى الإدارية الالكترونية عبارة عن نظام تقني من خلاله يمكن للمدعي رفع دعواه أمام إحدى الجهات الإدارية المختصة، بدءا من تسجيلها وقيدها وتبليغها وتبادل العرائض إلى غاية صدور الحكم، وكل ذلك بوسائل الكترونية دون حضوره الى مقر المحكمة.

2.1.2 المصطلحات المشابهة لها

- التقاضي الإداري الالكتروني

عني المشرع الجزائري في تطوير القضاء الإداري بحيث تخلى على فكرة التقاضي على درجة واحدة والاختذ بمبدأ التقاضي على درجتين لتجنب العيوب والاختفاء التي تشوب محاكم الدرجة الأولى. فاستحدثت المحاكم الاستثنائية جسد هذا المبدأ ومع اعتماد التكنولوجيا ووسائل الاتصال من خلال رفع الدعوى الكترونيا وإمكانية متابعتها والاطلاع على المستندات، فالأخذ بالتقاضي الالكتروني كان طريقا حتميا وجب الاختذ والعمل به في ظل الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم.

فاتجهت الجزائر الى القضاء الالكتروني بدلا عن القضاء التقليدي (خاصة المدنية والجزائية) وصولا الى التقاضي الإداري الالكتروني من خلال استخدام الوسائل الالكترونية في إجراءات رفع الدعوى وتبليغها الى غاية صدور الحكم او القرار القضائي الكترونيا.

⁸ جمال زكي الجريدلي، البيع الالكتروني للسلع المقلدة عبر شبكة الانترنت، دراسة فقهية مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر، 2008، ص 10.

⁹ مريم شهاب العكيدي، المحاكم الإدارية وإمكانية انعقاد جلساتها الكترونيا، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني، 2022، ص 76.

إلا أنه ونظرا لحداثة تطبيق هذا النوع من التقاضي، ونظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها إجراءات التقاضي الإداري، وجب الوقوف على تعريف التقاضي الإلكتروني ثم التقاضي الإداري الإلكتروني.

التقاضي الإلكتروني: هو " نظام قضائي معلوماتي جديد، يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة حاسوب مرتبطة بشبكة الانترنت وعبر البريد الإلكتروني، لغرض سرعة الفصل في الدعاوى، وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين، وتنفيذ الأحكام الكترونيا"¹⁰.

التقاضي الإداري الإلكتروني: هو " سلطة لمجموعة من القضاة بالنظر في الدعاوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن أنظمة قضائية معلوماتية تعتمد أسلوب البرنامج الحاسوبي عوضا عن الأسلوب الورقي في استقبال اللوائح والطلبات القضائية، ونظر الدعوى ضمن برامج حاسوبية تعتمد أسلوب التحديد المسبق لوقائع الجلسات ويتيح هذا النظام للقضاة وأطراف الدعوى وتقديم البيانات الخطية والشخصية دون الحضور إلى المحكمة ومن خلال مواقع الكترونية ضمن الشبكة الخاصة بموقع المحكمة، بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين"¹¹.

ومن خلال التعريف يمكن تطبيق نظام التقاضي الإداري الإلكتروني من خلال: خلق حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوى الإدارية الإلكترونية يتألف من شبكة ربط دولية تتيح الظهور المكاني الإلكتروني للجهات القضائية والإدارية، بموجب تشريعات تخول مباشرة الإجراءات القضائية. دون المساس بالمبادئ العامة التي تكفل ضمان المحاكمة العادلة وتحقيق العدالة¹².

- التحكيم الإلكتروني

يتفق التحكيم والقضاء في كونهما جهتان للفصل في المنازعات، إلا أنهما يختلفان في أمور عدة، حيث يقوم التحكيم على أساس مبدأ سلطان الإرادة، ولا يشمل كل المواضيع وليس حقا مقررًا لكافة الناس عكس التقاضي الذي هو مقرر لكافة الناس، كما أن الأصل في التحكيم السرية في حين أن الأساس في القضاء العلنية. ويمكن تعريف التحكيم الإلكتروني على أنه ذلك الاجراء الذي يتم عبر الانترنت وفق قواعد خاصة،

¹⁰صفاء اوتاني، المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، جامعة دمشق سوريا، 2012، ص 170.

¹¹الشرعة حازم، التقاضي الإلكتروني والمحكمة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2013، ص 57.

¹²مريم شهاب أحمد العكيدي، المرجع السابق، ص 18.

المجلد: 10 العدد: 02 السنة: جوان 2024 م- ذو الحجة 1445 هـ ص: 16 - 33
حيث يتم بصفة سمعية بصرية عبر شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد، من دون الحاجة الى التقاء أطراف النزاع والمحكمين في مكان معين¹³.

2.2- تأثير التكنولوجيا الحديثة على الدعوى الإدارية

يقصد باستخدام النظم القضائية لتكنولوجيا المعلومات في القضاء الإداري، التحول من النظام التقليدي الورقي الذي اعتاد عليه الخصوم لتحريك ورفع الدعوى ومتابعتها الى غاية صدور الحكم فيها، الى إجراء جديد غير مألوف يعتمد على الوسائط الالكترونية. وعليه فإن التكنولوجيا الحديثة أثرت على الدعوى الادارية من خلال انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية، سنذكرها تبعا.

2-2-1 الانعكاسات الإيجابية على الدعوى الإدارية الالكترونية

-الانتقال من النظام الورقي الى النظام الالكتروني

التخلي على استعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي، حيث تتم بينهم الكترونيا بمعنى خلق مجتمع المعاملات اللاورقية، فتحل الدعايم الالكترونية محل الدعايم الورقية، وتصبح الرسالة الإلكترونية مستندا قانونيا يمكن لطرفي النزاع اعتماده في حالة نشوب نزاع ودليلا من ادلة الاثبات الالكترونية¹⁴

-اختصار الإجراءات القضائية الإدارية

من المظاهر الإيجابية للتقاضي الالكتروني القضاء على البيروقراطية، ومن ثمة تبسيط الإجراءات وانجازها بسرعة وسهولة توفير الوقت والجهد والنفقات فبالرجوع للعمل القضائي الإداري التقليدي فإنه يتميز بجملة من التعقيدات ، كونه يحتاج إلى لتنقل الى مقر المحكمة والاعتماد على المستندات الورقية والحضور الفعلي للشخص أو محامي، ففي المحكمة الإلكترونية ولأداء العمل المطلوب يمكن الرجوع إلى قاعدة البيانات الموجودة في مقر المحكمة، وتعتبر قاعدة البيانات بمثابة تفويض مسبق للموظف باتخاذ قراره في شأن الخدمة العامة التي تتعلق بالجمهور، فاختصار الإجراءات الإدارية من شأنه الاعتماد على الحاسب الالى الذي يعتمد في الواقع على برامج المعلومات التي من حيث المبدأ لا تؤمن بالعلاقة العاطفية وما ينتج عنها من مخاطر التي قد يتعرض بها المرتفق بسبب مزاجية الموظف الذي يقوم بالعمل الإداري. ومن هذا المنطلق اعتمدت بعض القطاعات الوزارية لاستفادة من هذه التقنيات واختصارا للتعقيدات والبيروقراطية التي تمارسها الإدارات.

¹³عبد العزي بن سعد الغالم، المحكمة الالكترونية، دراسة تأصيلية مقارنة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2017، ص ص 40/41.
¹⁴مريم شهاب أحمد العكيدي، المرجع السابق، ص 24، 25.

وقد تبنت الجزائر مشروع الإدارة الالكترونية في مختلف القطاعات، ولعل قطاع العدالة من أول القطاعات التي عرفت ادخال التكنولوجيات الحديثة في التنظيم والتسيير، فبموجب القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة¹⁵ من خلال اعتماد منظومة معلوماتية مركزية لمعالجة المعطيات المتعلقة بالنشاط القضائي، واعتماد نظام ارسال الوثائق والإجراءات القضائية الكترونيا، إلى آخر تعديل في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الذي ينص على إمكانية رفع الدعوى الكترونيا.

ومن أهم التعديلات والمستجدات التي جاء بها القانون رقم 13-22 الذي يعدل ويتمم قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08-09 رفع الدعوى الإدارية باستخدام الوسائل الإلكترونية، فان إمكانية تقديم العريضة الافتتاحية الكترونيا هو الجديد الذي اتى به التعديل الأخير، وهو الاعتراف بإمكانية التعامل الالكتروني بالنسبة للإجراءات رفع الدعوى وهو ما نصت عليه المادة 815 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، بالإضافة الى إمكانية تبليغ الخصوم بالمذكرات والوثائق الإضافية المقدمة قبل اختتام التحقيق بكل الوسائل القانونية بما فيها الطريقة الالكترونية، كما نصت المادة 931 من نفس القانون¹⁶.

-إثبات إجراءات التقاضي الإداري الكترونيا

مقارنة مع التقاضي الإداري التقليدي الذي يعتمد بشكل أساسي على المستندات الورقية لإثبات الوجود المادي للمعاملات، واعتماد الكتابة والتوقيع اليدوي دليلا للإثبات، فإن التقاضي الإداري الالكتروني يتم إثباته عبر المستند الالكتروني والتوقيع الالكتروني¹⁷ حيث يتجلى فيه اتفاق الطرفان وتحديد التزاماتهما القانونية مع إضفاء حجية هذا المستند من خلال التوقيع الإلكتروني وبالتالي الاعتراف بصحة الإجراءات التي يتم مباشرتها الكترونيا.

2-2-2 الانعكاسات السلبية لرفع الدعوى الإدارية الكترونيا

على الرغم من المزايا العديدة في رفع الدعوى الإدارية الكترونيا الا ان هناك صعوبات وتحديات تعترض تطبيق هذا النوع النظام، تتمثل خصوصا في أخطار الفيروسات والقرصنة الالكترونية التي قد تتعرض لها وكذا خطر تدمير البيانات والمستندات المخزنة على شبكة الانترنت. بالإضافة الى عيوب وصعوبات متعلقة

¹⁵ القانون رقم 03/15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق اول فبراير سنة 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 2015/02/10.

¹⁶ بلول فهيمة، المرجع السابق، ص 498.

¹⁷ مريم شهاب أحمد العكدي، المرجع السابق، ص 27.

بضعف البنى التحتية وعدم اعتماد المواطنين على هذا النوع من التقنيات الحديثة بالإضافة الى عدم وجود تشريعات كافية من قوانين وطنية ومعاهدات دولية تنظم احكام التقاضي الإداري الالكتروني واليات تطبيق اجراءاته.

كما يشكل التقاضي الإداري الالكتروني خطورة في إمكانية المساس بضمانات المحاكمة العادلة لان العمل بالمحكمة الالكترونية قد يلغي مبدأ من اهم مبادئ النظام القضائي وهو مبدأ علانية الجلسات والذي يكون الجمهور فيها رقيبا على أعمال السلطة القضائية¹⁸.

الا انه يمكن الحد من هذه الصعوبات من خلال إيجاد حماية تقنية وأخرى قانونية لهذا النظام من خلال تأمين سرية البيانات وحماية محتوى معلومات الدعوى الإدارية الالكترونية، والردع القانوني من خلال اتخاذ جزاءات عقابية لكل متعد على نظام التقاضي الإداري الالكتروني.

ويمكن معالجة الصعوبات المتعلقة بالبنى التحتية من خلال سعي الدولة الى تطوير شبكة الاتصالات الالكترونية وعقد ورشات تكوينية وتدريبية تحت الإدارة والمواطن على حد سواء على استخدام هذه الوسائل الالكترونية.

وفي ظل غياب النصوص القانونية يستلزم تدخل تشريعي لتعديل النصوص واستحداث أخرى جديدة توضح كيفية تنظيم إجراءات التقاضي الإداري واستحداث بوابات الكترونية تسهل على المواطن العمل بهذه التقنية الجديدة.

وضمنا للمحاكمة العادلة وعدم المساس بمبدأ العلانية، فيتعين ان يكون استخدام الوسائل الالكترونية في إجراءات التقاضي محافظا على الضمانات الأساسية في التقاضي في الخصومة الإدارية.

3- الإطار الإجرائي للدعوى الإدارية الالكترونية في الجزائر

يشترط لقبول الدعوى الإدارية أمام جهات القضاء الإداري المختصة، أن ترفع الدعوى من قبل صاحب الصفة والمصلحة والأهلية¹⁹. مع ضرورة رفعها بموجب عريضة افتتاح متضمنة شروطا وبيانات محددة ثم تلي هذه المرحلة مرحلة التبليغ، ومع

¹⁸ منصور محمد حسين منصور، الإنابات التقليدي والإلكتروني، دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر 2010، ص 21.

¹⁹ تنص المادة 13 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09-08: "لا يجوز لأي شخص التقاضي مالم تكن له صفة، وله مصلحة قائمة أو محتملة يقرها القانون. يثير القاضي تلقائيا انعدام الصفة في المدعي أو المدعى عليه. كما يثير تلقائيا انعدام الإذن إذا ما اشترطه القانون".

صدور آخر تعديل لقانون الإجراءات المدنية والإدارية وإمكانية رفع الدعوى الإدارية إلكترونياً طبقاً لنص المادة 815²⁰ من القانون رقم 13-22 توجب التطرق إلى هذه الإجراءات الإلكترونية المستجدة من خلال مطلبين سنتناول في أولهما رفع الدعوى الإدارية بموجب عريضة الكترونية ثم تبليغ الدعوى الإدارية الكترونياً والفصل فيها في مطلب ثانٍ.

1.3- رفع الدعوى الإدارية بموجب عريضة الكترونية

تبني المشرع بمناسبة تعديله للقانون رقم 09-08 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية بموجب القانون رقم 13-22، حيث سمح فقط برفع الدعوى أمام المحاكم الإدارية بالطريق الإلكتروني بموجب عريضة الكترونية وفقاً للمادة 815 المعدلة بالإضافة إلى إمكانية تبليغ الخصوم بالوثائق والمذكرات المقدمة قبل اختتام التحقيق بكل الوسائل القانونية المتاحة بما فيها الإلكترونية.

3-1-1 إمكانية تقديم العريضة الافتتاحية الكترونياً

تبدأ الدعوى الإدارية بتسجيلها أمام القضاء الإداري مرفقة بعريضة افتتاحية، والتي تسمى بعريضة الدخول في الخصام أمام القضاء، وهي عبارة عن وثيقة مكتوبة تخطر المحكمة وتفتتح الدعوى، فالخصومة الإلكترونية تختلف عن الخصومة التقليدية في الوسائل التي يتم اتخاذ الإجراءات من خلالها مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ والضمانات المقررة في الخصومة التقليدية. فتتم كتابة عريضة الدعوى الإلكترونية بنفس الطريقة التي يتم بها كتابة الدعوى التقليدية سواء من حيث شكل العريضة، أو طرح موضوع النزاع، أو الأدبيات القانونية، أو المهنية التي يتم على أساسها تأسيس الدعوى أو من حيث الطلبات الختامية²¹. وطبقاً لنص المادة 815 من القانون 13-22 التي تنص: "ترفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بعريضة ورقية أو بالطريق الإلكتروني"، فالجديد الذي أتى به التعديل الجديد هو إمكانية مباشرة رفع الدعوى بالطريق الإلكتروني مع حذف عبارة "موقعة من محامي"، والتي كان توقيع المحامي وجوباً من أجل رفع الدعوى الإدارية أمام المحاكم الإدارية. وعليه يدخل المتقاضي أو المحامي إلى الموقع الإلكتروني (ويقصد به موقع خاص بالمحكمة الإدارية المختصة).

- بالنسبة للمحامي: وبهذا الصدد راسلت مديرية الشؤون القضائية القانونية ووزارة العدل الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين بتاريخ 5 نوفمبر 2020، قصد تحيين قاعدة المعطيات الخاصة بالمحامين لأجل ربطها بالنظام الآلي الإلكتروني، وعليه يدخل

²⁰ تنص المادة 815 من القانون رقم 13-22: "ترفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بعريضة ورقية أو بالطريق الإلكتروني".

²¹ نارمان جميل نعمة عمار كريم كاظم، القوة القانونية للمستند الإلكتروني، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد الخامس، العدد 7، 2008، ص 172.

المحامي اسم المستخدم والرقم السري الذي يحصل عليه من نقابة المحامين ثم يتم التحقق من الصحة البيانات والتأكد من هوية المستخدمين الموقع، فيسمح له بالدخول ويرسل عريضة موقعة الكترونياً²² ويرفقا ببيده الالكتروني أو رقم هاتفه، وكل الوثائق والمستندات المطلوبة ويقوم بتسديد الرسوم عن طريق وسائل الدفع الحديثة.

فتتم كتابة عريضة الدعوى الالكترونية بنفس الطريقة التي تكتب فيها العريضة التقليدية من حيث شكل وبيانات العريضة والاسس القانونية التي تقوم على أساسها الدعوى، ليذيل المحامي عريضته بتوقيعه الالكتروني المعتمد ليرسل العريضة عبر الموقع الالكتروني للمحكمة الإدارية، وبمجرد إرسال المستندات يتم تحويلها إلى الخادم الخاص بالجهة القضائية المختصة في اليوم والوقت الذي تم الدخول فيه للنظام المعلوماتي ليتم احتساب المواعيد الخاصة بالدعوى. وبعد تسجيل الدعوى تحال إلى دفع الرسوم والتي يمكن الدفع بالطريق الالكتروني من خلال بطاقات الائتمان المصرفية²³.

- بالنسبة للأفراد: يمكن للمتقاضين تقديم القضايا الكترونياً عن بعد، وللمتقاضين الحق في النفاذ الالكتروني للقضاء الإداري، وتمكين المتقاضين من متابعة قضاياهم عن بعد والاطلاع على الأحكام وغيرها من الخدمات والإجراءات الإدارية الرقمية. وإلى حين انشاء الموقع الالكتروني لبوابة التقاضي الإداري، من خلال إنشاء دليل إرشادي لرفع الدعاوى الكترونياً من قبل (المحامي/ المتقاضي) وحتى إصدار الأحكام القضائية، مع ضمان دقة البيانات وصحتها وحمايتها ثم التحقق من المستندات المرسله، بالإضافة إلى إرسال إشعارات وإيصالات إلى الأطراف إلى غاية دفع رسوم الدعوى ثم تبليغ الدعوى الكترونياً²⁴.

وفي إطار تحسين وتطوير الخدمات القضائية لتقريب العدالة من المواطن مما يتيح للمتقاضين ومحاميهم الاطلاع على القضايا ومنطوق الأحكام والقرارات القضائية الإدارية، تم بتاريخ 08 ماي 2023 الاطلاق الرسمي لخدمة " الشباك الالكتروني الوطني" بالجهات القضائية الإدارية، وللحصول على خدمات " الشباك الالكتروني الوطني الخاص بجهات القضاء الإداري"، يتقدم الشخص المعني أو وكيله أو محاميه من أقرب جهة قضائية إدارية مرفقة بما يثبت صفته في الدعوى ليقوم أمين الضبط على

²² قانون 04/15 المتعلق بال قواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 6 الصادرة في 2015/02/10. حيث اعتمد إمكانية اصدار وثائق موهورة بتوقيع الكتروني، بناء عليه تم انشاء المركز الوطني للمنظمة المعلوماتية لوزارة العدل وشخصية الشريحة للإمضاء الالكتروني، يسمح بتوقيع وتسليم كل الوثائق التي يمكن ارسالها عن طريق الوسائط الالكترونية، كما يسمح بتبادل الوثائق الكترونياً بين كل الجهات القضائية.

²³ مريم شهاب أحمد العكدي، المرجع السابق، ص 78-79-81.

²⁴ نظام رفع الدعاوى الالكتروني | الأنظمة الإلكترونية | الخدمات الإلكترونية | وزارة العدل - الإمارات العربية المتحدة تم الاطلاع عليه يوم 2023/01/9 على الساعة 22:40. تم الاسترداد من <http://185.141.15.48/ar/services/esystems/e-filing-system.aspx>

مستوى الشباك الموحد بالولوج إلى الأراضية الرقمية وإجراء عملية البحث بناء على معطيات القضية أو الحكم أو القرار، ليطم فيما يلي إعلام المعني بالأمر مآل القضية أو تسليمه نسخة عادية من الحكم أو القرار²⁵.

3-1-2 التمثيل الوجوبي بمحامي

- على مستوى المحاكم الإدارية كأول درجة تخلى المشرع الجزائري عن عبارة موقعة بمحام بموجب المادة 815 معدلة ومتممة بموجب القانون رقم 13-22 وبالتالي أصبح الوضع مطابقا للدعوى المرفوعة أمام المحاكم الابتدائية العادية، حيث إن توكيل المحامي بشأنها جوازا طبقا لنص المادة 14 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

- **على مستوى المحاكم الإدارية الاستثنائية:** استحدث المشرع الجزائري المحاكم الإدارية الاستثنائية بموجب المادة 179 من التعديل الدستوري لسنة 2020، وفي 21 يوليو صدر القانون 13-22 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الذي جسد مبدأ التقاضي على درجتين في المسائل الإدارية باستحداث المحاكم الإدارية للاستئناف، فالمحاكم الإدارية الاستثنائية هي إجراء إيجابي اتى به المشرع من خلال تعديله لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، وقد أحسن المشرع على نصه على هذا المبدأ واعتبار الاستئناف في المادة الإدارية ناقل للنزاع وله أثر موقوف للتنفيذ²⁶. وبالنسبة للتمثيل الوجوبي بمحام نصت المادة 900 مكرر فقرة 1 على أنه: ".... تمثيل الخصوم وجوبي امام المحكمة الإدارية للاستئناف، تحت طائلة عدم قبول العريضة" فالتمثيل بمحامي امام المحكمة الإدارية الاستثنائية وجوبي تحت طائلة عدم قبول العريضة بالنسبة للأشخاص الخاصة، أما الأشخاص العامة فقد تم الإحالة الى نص المادة 827 والتي استثنت الأشخاص الواردة في المادة 800 من التمثيل الوجوبي بمحامي، كما أشارت المادة 905 من نفس القانون من التمثيل بمحامي معتمد لدى مجلس الدولة أمام مجلس الدولة.

3.2- تبليغ الدعوى الإدارية الكترونيا

لقد اعتمد المشرع الجزائري إضافة الى التبليغ التقليدي، التبليغ الالكتروني في المحاكم الإدارية، وذلك في نص المادة 840 من القانون 13-22 على أنه: "تبليغ كل

²⁵ خدمة الشباك الوطني الالكتروني، خدمة الشباك الوطني الالكتروني الخاص بالجهات القضائية الإدارية، 2023 تم الاسترداد من

<https://www.mjjustice.dz/ar/%d8%a5%d8%b7%d9%84%d8%a7%d9%82-%d8%ae%d8%af%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%a8%d8%a7%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%84%d9%83%d8%aa%d8%b1%d9%88%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b7%d9%86%d9%8a>
²⁶ المادة 900 مكرر 2: "للاستئناف أثر ناقل للنزاع وموقوف لتنفيذ الحكم".

الإجراءات المتخذة وتدابير التحقيق الى الخصوم بكل الوسائل المتاحة قانونا بما فيها الالكترونية".

وبما أن التبليغ الغرض منه إيصال العلم للمدعى عليه، فيجوز إيصال العلم بالبريد الالكتروني الى المدعى عليه أو وكيله في عريضة الدعوى الالكترونية، حيث ان الطريق الالكتروني من شأنه تسريع الارسال والاستقبال والارسال لأكثر من شخص في نفس الوقت مع إمكانية إرسال كل الملفات بالصوت والصورة والنص، فيكون تقرير الارسال والاستقبال قرينة قانونية على تبليغه بعريضة الدعوى²⁷.

وفي الدعوى الإدارية يلاحظ ان دوما أحد أطرافها كان مدعيا او مدعى عليه، يكون جهة إدارية، أي شخص معنوي عام يتمتع بامتيازات السلطة العامة، فعدم التساوي في المراكز من شأنه التأثير على تبليغ الدعوى الكترونيا، فالإشكال لا يطرح بالنسبة للإدارة بعكس الافراد. فالمدعى عليه قد يكون شخص طبيعي لا يملك بريدا الكترونيا والهدف من التبليغ الإلكتروني هو توفير الضمانات التي تؤكد وصول ورقة التبليغ الى المدعى عليه.

1-2-3 بالنسبة للإدارة

ان التبليغ إجراء جوهري في الدعوى تكمن أهميته في تمكين ذوي الشأن من المثل أمام المحكمة لإبداء دفاعهم²⁸، والتبليغ عن طريق المحضرين القضائيين يحقق العديد من الضمانات فالقائم بالتبليغ موظف عمومي يكون مسؤولا عن الخطأ بسبب القيام بوظيفته في نطاق المسؤولية القانونية. أما التبليغ عن طريق الوسائل الالكترونية له العديد من المزايا التي تكون بمثابة ضمانة حقيقية لكل من طالب التبليغ والمبلغ إليه خاصة لتحقيق المواجهة بين الخصوم وبما ان الإدارة تتعامل في تسير معاملاتها ومراسلاتها عن طريق بريدها الالكتروني، فلا يوجد إشكال في تلقيها تبليغا الكترونيا من قبل الجهات القضائية المختصة.

2-2-3 بالنسبة للأفراد

تثار في هذا الصدد عدة تساؤلات حول إثبات لحظة استلام الفرد للتبليغ الإلكتروني، فهل يكون من اللحظة التي أرسلتها الجهة القضائية المختصة أو لحظة

²⁷ مريم شهاب أحمد العكيدي، المرجع السابق، ص 83.
²⁸ شريف أحمد بعلوشة، إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري (دراسة تحليلية)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر 2016، ص 403.

فتح البريد الإلكتروني من قبل صاحب الشأن؟ وقد يكون الفرد (المدعى عليه) لا يملك بريدا الكترونيا.

فعلى الرغم من المزايا التي يوفرها الإعلان عبر البريد الإلكتروني الا ان الاعتماد عليه قد يثير العديد من الصعوبات والقلق وذلك لحدثة النظام وعدم الدراية الكافية بالجوانب التقنية لدى الكثيرين، فلا بد من الاستعانة بالتقنين في المسائل الالكترونية وذلك للوقوف على المخاطر ودون انتهاك الضمانات التي يقرها القانون وفقا للقواعد العامة للطرق التقليدية للتبليغ واتباع الإجراءات القضائية الإدارية دون أي انتهاك.

فقد نص المشرع الجزائري على التبليغ الإلكتروني، والذي يفترض فيه أن يكون تكريسا لمزيد من الضمانات التي تتجسد في سرعة معالجة الملفات والفصل فيها وتسهيل اللجوء للقضاء وتبسيط الإجراءات، غير أنه عمليا يصطدم بمجموعة من المعوقات القانونية والتقنية، فالتبليغ الإلكتروني لا يمكن أن يمس بحقوق المتقاضي وضماناته في المحاكمة العادلة، وفي المادة الإدارية تثار إشكالية مدى فعالية التبليغ الإلكتروني بالنسبة للأفراد. فالتبليغ الإلكتروني منتج لآثاره القانونية متى كانت البيانات التي يشتمل عليها هذه التبليغات قد صدرت من جهة قضائية مختصة لا يجوز الطعن فيها إلا بالتزوير²⁹ وفي المقابل هناك بيانات خاصة بالخصوم تدون من طرف الموظف المختص ويقتصر دور الموظف فيها على التدوين تحت مسؤوليتهم. وبالتالي فإن مقبولية التبليغات الالكترونية تعتمد على الضمانات التي تحمي هذه السندات من جهة وحمايتها من الاختراق من خلال توفير وسائل حماية كالتشفير وتأمين خصوصية وسرية المعلومات والتأكد من توصل الافراد بها من خلال توفير الحماية القانونية للمتقاضين من جهة، ومن خلال حماية حقوقهم في الدفاع من جهة أخرى، وكل ذلك تجسيدا للمبادئ الفضلى للعدالة.

3-2-3 إجراءات الفصل في الدعوى

وفقا لنص المادة 852 من قانون 22-13 والتي تنص على: "عندما تكون القضية مهيئة للفصل فيها، يحدد رئيس تشكيلة الحكم تاريخ اختتام التحقيق بموجب أمر غير قابل لاي طعن. يبلغ الأمر إلى جميع الخصوم، بكل الوسائل المتاحة قانونا في أجل لا يقل عن خمسة عشر (15) يوما قبل تاريخ الاختتام المحدد في الأمر".

²⁹ عقيل سرحان محمد، حجية التوقيع في الإثبات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2003 ص 155.

فتنقضي الدعوى الإدارية بصدر حكم فيها، سواء صدر هذا الحكم أو القرار في موضوع الخصومة أو في مسألة إجرائية، فهو إعلان لفكر القاضي في استعماله لسلطته القضائية³⁰، ويمر الحكم في الدعوى الإدارية بعدة مراحل فبعد سماع المحكمة الإدارية للخصوم وإتاحة الفرصة لهم لتقديم دفاعهم ومستنداتهم تقرر هيئة المحكمة بقفل باب المرافعة لتخلو بنفسها لتصدر حكما في النزاع، ويمكن للتكنولوجيا الحديثة أن تلعب دورا هاما في هذه المرحلة. فبعد كتابة مسودة الحكم يجب أن يكون القرار الذي تصدره المحكمة مكتوبا ورقيا، ويمكن أن يكون القرار مكتوبا إلكترونيا ويسمح لأطراف الدعوى الاطلاع عليه والحصول على نسخة منه³¹.

وعليه نجد أن المشرع الجزائري يسعى الى تجسيد العمل بالطريق الالكتروني في الجانب القضائي الإداري من أول مرحلة الى غاية الفصل في الدعوى.

4-الخاتمة:

من خلال ما ورد في القانون 22-13 نلاحظ مسaire المشرع الجزائري توجه الدولة في مجال عصنة قطاع العدالة وإدخال تقنية التعاملات الالكترونية، من خلال السماح للمتقاضى أن يقدم عريضة افتتاح الدعوى بطريقة الكترونية، فالتقاضي الإداري الالكتروني نظام جديد تبنته الدولة الجزائرية في آخر تعديل لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، وذلك لما يمتاز به من سرعة وتبسيط للإجراءات وتأميناً لضمائنات المحاكمة العادلة مع مراعاة مبادئ العلانية والوجاهية والشفافية.

من أهم النتائج المتوصل إليها:

- يحقق رفع الدعوى الإدارية الكترونيا، تخفيف الإجراءات وتبسيطها على المتقاضى وحتى على موظفي الجهة القضائية.
- تكريس مبدأ التقاضي على درجتين من خلال إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للقضاء الإداري وإنشاء المحكمة الإدارية للاستئناف.
- تخفيف الأعباء أمام مجلس الدولة من خلال إنشاء المحاكم الإدارية الاستئنافية.
- يساهم استخدام التقنيات الحديثة في كتابة الأحكام القضائية إلى المساهمة في تسهيل الرجوع إلى الأحكام الصادرة في موضوع موحد، حتى لو اختلفت المحاكم

³⁰ بدر الدين هشام عبد السيد، الكترونية القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر 2020، ص 141.
³¹ مريم شهاب أحمد العكيدي، المرجع السابق، ص 98.

القضائية التي صدرت منها، وهو ما يتماشى مع مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع أمام القانون.

- يقتضي تأمين الضمانات اللازمة لاحترام الخصوصية والوثوق بأن التبليغات لا تصل إلا الى المرسل اليه بالذات، ومن ان هذه التبليغات لم تخضع لأي عملية تغيير في مضمونها. وكذلك التيقن من صفة من يتلقى التبليغ والتوقيت الذي تتم فيه هذه العملية بحيث تنعدم لديه إمكانية الطعن في هذه الاجراءات.

وفي خاتمة هذه الدراسة نقدم بعض التوصيات المتوصل اليها:

- تنمية وتأهيل العنصر البشري وادماجه في مجال تكنولوجيا الاتصالات وذلك بالتكوين المستمر وفتح دورات تدريبية.

- ضرورة إشراك وزارة العدل لرجال القانون من أساتذة ومحامون في المساهمة في تحضير وإبداء الرأي حول تعديل القوانين.

- تخصيص قضاة متخصصين في المنازعة الإدارية لا سيما أن دور القاضي الإداري يختلف تماما عن القاضي العادي فدوره يجب أن يصل إلى إنشاء قواعد قانونية (الاجتهاد القضائي).

- توفير الامن القانوني والمعلوماتي لمواقع المحاكم الادارية الالكترونية.

- تبني النهج التدريجي في الدول التي لا تزال في خطى أولى، وذلك بإبقاء الطريق التقليدي، ولكن الحث على اعتماد الخدمات الرقمية كخيار ثان.

- تضمين قانون الإجراءات المدنية والإدارية نصا يعتمد بموجبه على الأدلة الالكترونية لا سيما البريد الالكتروني.

- تقنين نصوص خاصة تنظم إجراءات التبليغ القضائي الالكتروني، خاصة في الحالات التي يتأخر فيها التبليغ الالكتروني أو يتعذر وصوله للمعني وبالتالي عدم المساس بحساب الآجال وضمان المحاكمة العادلة.

- تكييف دور المحضر القضائي مع واقع التقاضي الالكتروني من خلال ربط مكاتب المحضرين القضائيين بشبكة الكترونية مع الجهات القضائية مما يخول لهم ممارسة مهامهم الكترونيا.

5- المراجع:

- النصوص القانونية:

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07/12/1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، ج ج ر عدد 76، الصادر في 08/12/1996، معدل ومتمم بالقانون 02-03 مؤرخ في 10/04/2002، ج ج ر عدد 25 صادر في 14/04/2002، والقانون رقم 08-19 مؤرخ في 15/11/2008، ج ج ر عدد 63، صادر في 16/11/2008، وبالقانون رقم 16-01 مؤرخ في 06/03/2016، ج ج ر عدد 14، صادر في 07/03/2016، معدل ومتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30/12/2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، ج ج ر عدد 82، صادر في 30/12/2020.

قانون رقم 22-13 مؤرخ في 12/07/2022، يعدل ويتمم القانون 08-09 مؤرخ في 25/02/2008، والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ج.ر، عدد 48، صادر في 17/07/2022. القانون رقم 15/03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 10/02/2015.

قانون 15/04 المتعلق بالقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 6 الصادرة في 10/02/2015. حيث اعتمد إمكانية إصدار وثائق مجهزة بتوقيع إلكتروني، بناء عليه تم إنشاء المركز الوطني للمنظمة المعلوماتية لوزارة العدل وشخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني، يسمح بتوقيع وتسليم كل الوثائق التي يمكن إرسالها عن طريق الوسائط الإلكترونية، كما يسمح بتبادل الوثائق الكترونيا بين كل الجهات القضائية.

تنص المادة 815 من القانون رقم 22-13: " ترفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بعريضة ورقية أو بالطريق الإلكتروني".

تنص المادة 900 مكرر 2: " للاستئناف أثر ناقل للنزاع وموقف لتنفيذ الحكم".

تنص المادة 13 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08-09: " لا يجوز لأي شخص التقاضي مالم تكن له صفة، وله مصلحة قائمة أو محتملة بقرها القانون. يثير القاضي تلقائيا انعدام الصفة في المدعي أو المدعى عليه. كما يثير تلقائيا انعدام الإذن إذا ما اشترطه القانون."

- الكتب:

بدر الدين هشام عبد السيد، الكترونية القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر 2020، ص 141.

جمال زكي الجريدي، البيع الإلكتروني للسلع المقلدة عبر شبكة الانترنت، دراسة فقهية مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر، 2008، ص 10.

الشرعة حازم، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2013، ص 57.

شريف أحمد بعلوشة، إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري (دراسة تحليلية)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر 2016، ص 403.

عبد العزي بن سعد الغالم، المحكمة الإلكترونية، دراسة تأصيلية مقارنة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2017، ص 41/40.

عمار عوابدي، دعوى تقدير الشرعية في القضاء الإداري، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر 2009، ص 228.

منصور محمد حسين منصور، الإثبات التقليدي والإلكتروني، دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر 2010، ص 21.

- المقالات:

بلول فهيمة، المستجدات الإجرائية في المادة الإدارية (دراسة على ضوء القانون رقم 22-13 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 08-09)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، المجلد السابع، العدد الرابع، ديسمبر 2022، ص 494.

خلادي توفيق، الدعوى الإدارية مميزاتها وأنواعها (دراسة تحليلية)، مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية المدية، المجلد السادس، العدد الأول، جوان 2022، ص 81.

صبري جليي أحمد عبد العال، المنازعة الإدارية الالكترونية دراسة تأصيلية مقارنة بالشريعة الإسلامية، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، مجلة علمية محكمة، جامعة القاهرة كلية الحقوق (فرع الخرطوم) السودان، المجلد 8، العدد 1، 2020، ص 57.

صفاء اوتاني، المحكمة الالكترونية المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، جامعة دمشق سوريا، 2012، ص 170.

فرحات فاطمة الزهراء وبوسنان وفاء، الخصومة القضائية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الثاني، جويلية 2020، ص 39.

نارمان جميل نعمة عمار كريم كاظم، القوة القانونية للمستند الالكتروني، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد الخامس، العدد 7، 2008، ص 172.

- الرسائل والمذكرات:

عقيل سرحان محمد، حجية التوقيع في الإثبات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2003 ص 155.

مريم شهاب العكيدي، المحاكم الإدارية وإمكانية انعقاد جلساتها الكترونيا، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني، 2022، ص 76.

-المواقع الالكترونية:

خدمة الشباك الوطني الالكتروني، خدمة الشباك الوطني الالكتروني الخاص بالجهات القضائية الإدارية،

2023 تم الاسترداد من

<https://www.mjustice.dz/ar/%d8%a5%d8%b7%d9%84%d8%a7%d9%82-%d8%ae%d8%af%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%a8%d8%a7%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%84%d9%83%d8%aa%d8%b1%d9%88%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b7%d9%86%d9%8a>

نظام رفع الدعاوى الالكتروني | الأنظمة الإلكترونية | الخدمات الإلكترونية | وزارة العدل -الإمارات العربية المتحدة تم الاطلاع عليه يوم 2023/01/9 على الساعة 22:40. تم الاسترداد من

<http://185.141.15.48/ar/services/esystems/e-filing-system.aspx>